الفصل الخامس

إعادة تعريف الاحتلال

(١٩٢٠-١٩٣٠)

لقد مثل إعلان تأسيس بنك مصر فى أبريل ١٩٢٠، برأس مال مشترك قدره ثمانين ألف جنيه مصرى وما حققه من نمو خلال العقدين التاليين وتحوله لشركة قابضة ضخمة ذات رأسمال مشترك يفوق أربعة ملايين جنيه مصرى إنجازا متميزًا بكل المقاييس. وإن كان انهيار مجموعة شركات مصر مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، ذلك الانهيار الذى وضع حدا لتوسعه الديناميكى، قد برهن على أن عملية التصنيع التى دشنها البنك وطورها كانت مليئة بالمتناقضات. فما هى العوامل التى سهلت التوسع لبنك مصر وشركاته فى البداية؟ وما هى القيود التى أدت فى النهاية إلى إخفاق آمال القائمين عليه فى خلق قطاع اقتصادى مصرى معتمد على ذاته فقط؟ وإن الإجابة على هذه التساؤلات تكمن فى إدراك أن قوتين اجتماعيتين رئيسيتين كانتا السبب الرئيسى وراء نجاح البنك فى البداية وهما بعينهما اللتان كانتا السبب وراء تقويض دوره الاقتصادى فيما بعد. ولعل الأشمل فى هذا الإطار هو الدعم الذى تلقاه بنك مصر من طبقة كبار ملاك الأراضى والحركة الوطنية المصرية.

باستعراض المساهمين الأصليين فى بنك مصر، يتضح أن ٩٢ بالمائة من رأس مال البنك أتى من كبار ملاك الأراضى. وكان دعم البرجوازية الزراعية لفكرة البنك الوطنى قد نبع من رغبتها فى تحرير ذاتها من تحكم البنوك الأجنبية ولضمان توافر الائتمان. لها غير أن ما جعل هذه الرغبة أكثر إلحاحا هو الصعوبات التى صادفت القائمين على زراعة القطن فيما تلا الحرب العالمية الأولى. فالعديد من ملاك الأراضى أدركوا الحاجة لتنويع

القاعدة الاقتصادية التى يقومون عليها بتحويل جزء من رؤوس أموالهم للعمل فى الصناعة. وهذا التشجيع الذى لاقاه بنك مصر من قبلهم فى ١٩٢٠ لم يكن تعبيرا فقط عن الصلات الشخصية بطلعت حرب وإنما جاء تعبيرا عن وعيهم المتزايد بمصالحهم الاقتصادية الجماعية. ولم تقم البرجوازية الزراعية فقط بدعم البنك فى ١٩٢٠، وإنما كونت كذلك جماعة ضغط قوية فى ذات العام، وهى النقابة الزراعية المصرية العامة، للضغط على الحكومة لإتباع سياسات تراعى مصالحهم.

ولقد فجرت الفترة بين عامى ١٩٢٠ و١٩٣٩ التناقضات العدة المتأصلة فى نمو اقتصاد القطن. وكانت المشكلة الأكثر بروزا هى الانخفاض الذى حدث فى أسعار القطن. فباستخدام أسعار عام ١٩١٣ كسنة الأساس، نجد أن رقم الأسعار أصبح ٢٢٠٪ فى ١٩٢٥ و١٤٨٪ فى ١٩٢٩. ولكن باتخاذ أسعار سنة ١٩٣٤ كسنة الأساس، نجد أن رقم الأسعار وصل إلى مستوى لم يتعد ال٩٠٪ خلال الجزء الأول من فترة الكساد الكبير بين عامى ١٩٣٠ و١٩٣٣، ثم ارتفع إلى ١١٣٪ فى ١٩٣٧ وما لبث أن انخفض إلى ٩٢٪ فى ١٩٣٨. ومن خلال النقابة الزراعية المصرية العامة، ضغطت طبقة كبار ملاك الأراضى على الحكومة لتقليل مساحة الأراضى المزروعة قطنا وشرائها وتخزينها لمحصول القطن حتى ترتفع الأسعار. وبالنظر لصغر نسبة المحصول المصرى فى إجمالى الإنتاج العالمى، فلم تترك هذه الجهود سوى أثر بسيط على سوق القطن العالمية. أما أهمية القطن للاقتصاد المصرى فيمكن رؤيتها فى أنه مثل نصيب الأسد من إجمالى الصادرات، فقد مثل القطن ٩٢ بالمائة من إجمالى عائدات الصادرات فى ١٩٣٠، وإن كان هذا الرقم قد انخفض إلى ٧٢ بالمائة فقط فى ١٩٣٩.[١]

وحملت الأرقام المعبرة عن إجمالى مساحة الأرض المزروعة والقابلة للزراعة شواهد جديدة على عدم قدرة القطاع الزراعى على الحفاظ على معدلات النمو فى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى. فبين عامى ١٨٧٧ و١٩١٤، كانت مساحة الأرض القابلة للزراعة قد زيدت بنسبة ٦ , ٥ بالمائة فى حين لم تتحقق سوى زيادة بنصف المائة خلال الفترة من

---

(١) Zvi Herschlag. **Introduction to the Modern History of the Middle East**. Leiden: E. J. Brill, 1964. pp. 222-223.

١٩١٥ وحتى ١٩٣٩. وبالمثل فقد زادت مساحة الرقعة المزروعة فعلا بنسبة ٣٥,٧ بالمائة خلال الفترة الأولى فى حين لم تتوسع سوى بنسبة ٧,٤ بالمائة خلال الفترة الثانية.[١]

والذى حدث نتيجة للتوسع السريع فى الإنتاج خلال أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، فقد عانت الزراعة المصرية من تراجع نسبة خصوبة التربة خلال فترة ما بين الحربين. ولم يحدث استثمار فى مشروعات أنظمة الصرف بنفس وتيرة إنشاء السدود والقناطر الجديدة. وكان أول المحاصيل التى عانت من تلك الظروف هو القطن. فنظرا لأن جذور نبات القطن عادة ما يتوغل فى التربة لأعماق أكثر من محاصيل مصر الهامة الأخرى كالذرة وقصب السكر، فقد كان القطن أكثر تأثرا بالارتفاع الذى حدث فى مستوى المياه الجوفية. كما عانى محصول القطن من عاملين سلبيين آخرين، وهما أن السلالات المتنوعة للقطن التى تم استقدامها خلال القرنين التاسع عشر والعشرين كانت عادة ما تفقد إنتاجها ذا الجودة العالية خلال العشر إلى الخمس عشر سنة الأولى من البدء فى زراعتها. أما العامل الثانى فقد كان حقيقة أن القطن كان المحصول الوحيد الذى كان عرضة لهجوم كاسح من الآفات.[٢]

كل هذه المشكلات، التى تكاتفت لإحداث تراجع فى المستوى العام لإنتاج القطن قبل ١٩١٤ تصاعدت حدتها بسبب الحرب.

> **خلال فترة الحرب العالمية الأولى، توقفت كل الجهود التى بذلت لوضع حد للتراجع الحادث فى إنتاج القطن. ومن بين كل هذه العوامل، كان إرجاء العمل فى مشروعات الصرف بالدلتا العامل الأكثر أهمية دون منازع.... وفى ذات الوقت تمخضت الحرب عن نتائج سلبية على الزراعة المصرية بشكل عام. فالفلاحون المزارعون، وكذلك دوابهم، تم استخدامهم فى صفوف قوات العمال المصريين؛ كما تراجعت واردات المخصبات الكيميائية، وهو ما تزامن مع تراجع فى الحصص المخصصة لكل حقل من الأسمدة لتناقص حجم الماشية اللازمة لنقلها هذا فضلا عن أن معظم الروث ـ الذى كان يستغل عادة كمخصب طبيعى للتربة ـ تم الاعتماد عليه كوقود لتعويض شح كميات الزيت.**

---

(١) سمير رضوان. ص. ٢٧٠. وتم حساب النسب المئوية من جدول A-10.

(٢) E. R. J. Owen. "Agricultural Production in Historical Perspective: A Case Study of the Period 1890-1939." In P. J. Vatikiotis (ed.). **Egypt Since the Revolution**. New York: Praeger, 1968. pp. 56-57.

كذلك، زاد التوجه نحو الرى بالغمر كنتيجة للتوسع فى الرى الحر الذى اقتضته صعوبة تشغيل رافعات المياه التى تدار بالفحم.[١]

وعلاوة على الصعوبات التى واجهتها زراعة القطن، فإن تفاقم مشكلة تفتت ملكية الأراضى ساعد على تقويض مكانة البرجوازية بشكل أكبر خلال العقدين الثانى والثالث من القرن العشرين. وكانت هذه المشكلة أكثر وضوحا بين صغار ملاك الأراضى، ولكن طبقة كبار الملاك لم تكن محصنة ضدها. فبينما ارتفعت نسبة ملكيات قطع الأراضى التى تقل مساحتها عن خمسة أفدنة من ١٩,٩ بالمائة فى ١٨٩٦ إلى ٣١,٥ بالمائة فى ١٩٣٦؛ فإن نسبة ملكيات قطع الأراضى التى تزيد مساحتها عن خمسين فدانا تراجعت من ٤٣,٨ بالمائة إلى ٣٦,٦ بالمائة خلال نفس الفترة.[٢] ذلك أن الزيادة السكانية التى بلغت نسبتها ٢٩,١ بالمائة بين عامى ١٩١٧ و١٩٣٧ أثرت على كل من البرجوازية الزراعية وكذا الطبقات الدنيا كما يتبين من أنماط ملكية الأراضى بين عامى ١٩٢٠ و١٩٤٠ لثلاث من أبرز العائلات التى دعمت بنك مصر. وعلى الرغم من أن البيانات فى الجدول التالى لا تشير لأى تراجع حاد فى وضع أى من هذه العائلات، فإنها كانت تنبئ بمستقبل محفوف بالمخاطر.

وبالإضافة لانخفاض مستوى خصوبة التربة وتزايد تشتت الأراضى كنتيجة لارتفاع عدد السكان، فقد واجه المزارعون المصريون تراجعًا فى الطلب فى السوق العالمية على القطن المصرى. وبينما شهدت الفترة السابقة على عام ١٩١٤ ارتفاعا يكاد يكون ثابتا فى أسعار القطن، فقد تراجعت هذه الأسعار بحدة بعد الحرب العالمية الأولى، وهو ما تبعه توقف التوسع الحادث فى الرقعة الزراعية بعد عام ١٩١٤. وهكذا حدث عجز فى مساحات الأراضى المضافة التى تصبح تحت تصرف الأعضاء الجدد فى عائلات كبار الملاك. وعلى الرغم من التراجع الكبير فى عدد الموظفين الأجانب فى الجهاز البيروقراطى للدولة بعد الحرب، فقد أضحى الحصول على وظيفة حكومية أكثر صعوبة، وبالتالى حدث تعذر فى توفير منفذ للعدد المتزايد من أعضاء هذه العائلات. ونظرا للطبيعة الكاسدة للقطاع الزراعى، فإن العديد من المصريين، ومنهم طلعت حرب، ارتأوا ضرورة تطوير صناعة وطنية.

---

(١) **Ibid**. p. 59.

(٢) Baer. **Landownership**. Pp. 80-81.

جدول (٥-١) الأراضى المملوكة لعائلات الشريعى وعبد الرازق وخليفة ـ مرزوق ـ أحمد ـ إسماعيل (١٩٢٠-١٩٤٠)

السنة	عائلة الشريعى			عائلة عبد الرازق			عائلة خليفة ـ مرزوق ـ أحمد ـ إسماعيل		
	إجمالى مساحة الأراضى	عدد الملاك	متوسط عدد الأفدنة لكل مالك	إجمالى مساحة الأراضى	عدد الملاك	متوسط عدد الأفدنة لكل مالك	إجمالى مساحة الأراضى (بالفدان)	عدد الملاك	متوسط عدد الأفدنة لكل مالك
١٩٢٠	١٤٠٧	١٩	٧٤,١	١١٨٢	١٦	٧٣,٨	١٠٢١	٢٧	٣٧,٨
١٩٣٠	١٦٥٠	٤١	٤٠,٢	١٢٠٢	٣٥	٣٤,٣	١١٣٩	٣٤	٣٣,٥
١٩٤٠	١٣٦٤	٤٠	٤٣,١	١٢٩٧	٣٥	٣٧,١	١٠٨١	٤٦	٢٣,٥

وبينما كانت الأبعاد السياسية والاجتماعية كلها خلال فترة الحرب العالمية الأولى تشير لحتمية تأسيس بنك وطنى؛ فإن الدافع الرئيسى وراء اتخاذ هذه الخطوة كان ثورة ١٩١٩. فعلى الرغم من أن خطط إنشاء مثل هذا البنك كانت محل دراسة قبل قيام الثورة، فإن حدوثها شجع طلعت حرب ورفاقه على إنضاج أفكارهم. ولم يقتصر تأثير الثورة فقط على تسهيل تأسيس بنك مصر، وإنما نتج عنها كذلك دعم وطنى قوى للبنك وهو ما كان فى غاية الأهمية للحفاظ على كيان البنك خلال السنة الأولى العسيرة من تشغيله. وكانت الإشارات الثابتة لبنك مصر فى وسائل الإعلام بالمشروع الوطنى والممثل لمحاولات مصر لتحقيق استقلالها الاقتصادى دليلاً على الحد الذى كان يتم النظر إليه من منظور وطنى.[1] وكما لاحظ المؤرخ المصرى المعروف، عبد الرحمن الرافعى ـ وهو أحد مناصرى بنك مصر:

من الواضح أن إنشاء بنك مصر هو جوهر النهضة المالية والاقتصادية التى بدأت فى

(١) انظر مقالات فى المقطم. ٤ أبريل ١٩٢٠؛ الوطن. ١٨ مارس ١٩٢٠، ١٥ أكتوبر ١٩٢٠، ١٠ أبريل ١٩٢١؛ الأخبار. ١٨ مارس ١٩٢٠، ٥ مايو ١٩٢٠، ١٤ أكتوبر ١٩٢٠؛ الأفكار. ١١ أبريل ١٩٢٠؛ مصر. ٩ يوليو ١٩٢٠، ٥ يناير ١٩٢٢، ٢٥ يناير ١٩٢٢، ٥ فبراير ١٩٢٢؛ اللواء المصرى. ٢٤ أغسطس ١٩٢١؛ النظام. ٢٠ أبريل ١٩٢٠؛ وادى النيل. ٨ نوفمبر ١٩١٩.

أعقاب الحرب العالمية الأولى حيث جاء بمثابة النتيجة الاقتصادية للثورة. فالروح العامة التى خلقتها الثورة كانت مسئولة عن نجاح هذه الخطوة، وهو ما يمكن التأكد منه بالعودة للماضى القريب. فالتحرك نحو إنشاء بنك وطنى بدأ أولا خلال وقت الثورة العرابية ثم تجدد قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى - أى قبل حوالى عشر سنوات من قيام ثورة ١٩١٩، غير أن هذه الخطوات لم تحظ حينئذ بدعم الأمة بالدرجة التى كانت تضمن نجاحها.... وهكذا فإن حركة تأسيس بنك وطنى فشلت فى حشد الدعم الوطنى قبل الثورة، وإن كانت قد حصلت عليه بعدها. وبدون شك، فإن هذا يمكن إرجاعه للروح العامة للثورة والتى ولدت قوة روحية فى قلوب الناس ضمنت نجاح الحركة لتأسيس بنك مصر.[١]

ونظرا لعدم اتساع المقام هنا لتحليل ثورة ١٩١٩ بصورة متكاملة، فإنه سيتم الاكتفاء باستعراض بعض التفسيرات حول أصولها وقواعدها الاجتماعية. ولعل القسط الأعظم من توفير السياق للثورة نتج عن قيام البريطانيين برفع توقعات المصريين بشأن قيامهم بوضع حد للحماية والاحتلال البريطانيين لمصر بعد الحرب. ففى إطار محاولة بريطانيا لحث العرب على عدم مساندة عدوتها تركيا العثمانية، فقد أصدرت بريطانيا عدة إعلانات مبادئ خلال الحرب تؤكد فيها على حقوق شعوب الشرق الأوسط فى الاستقلال وتقرير المصير. وفى هذا الإطار، جاء عقد مؤتمر فرساى للسلام ونقاط ويلسون الأربعة عشر للتأكيد على فكرة تقرير المصير. غير أنه مع انتهاء الحرب، رفضت بريطانيا منح مصر استقلالها ومنعت وفدا مصريا، برئاسة الزعيم الوطنى سعد زغلول، من حضور مؤتمر فرساى، وهى السياسة البريطانية التى فجرت مشاعر العداء لدى المصريين لأن المصريين من كل الشرائح الاجتماعية ساهموا فى جهود الحلفاء الحربية من خلال خدمتهم فى الجيش البريطانى.

ولعل الأوضاع الاقتصادية فى ١٩١٩ كانت أكثر أهمية من دور البيانات البريطانية فى خلق الوعى الثورى، ولا سيما فيما يتعلق بسياسة القطن البريطانية خلال فترة الحرب. ففى أعقاب محصولين خاسرين للقطن فى ١٩١٤ و١٩١٥ بسبب انخفاض الأسعار، قامت الحكومة المصرية، بناء على أوامر المستشار المالى البريطانى بتحديد أسعار القطن عند مستوى منخفض بشكل تحكمى طيلة فترة الحرب. ويقدر الرافعى خسارة المزارعين

(١) عبد الرحمن الرافعى. ثورة سنة ١٩١٩. ط ٢. القاهرة: مطبعة النهضة المصرية، ١٩٥٥. ج ٢. ص. ٢٥٩.

بحوالى ٣٢ مليون جنيه فى عام ١٩١٨ وحده. ووجد العديد من الفلاحين أنفسهم مرغمين على بيع مواشيهم ومصوغات عائلاتهم للوفاء باحتياجاتهم. كما كانت معظم مؤسسات تصدير القطن بالإسكندرية مملوكة بالكامل للأجانب وكانت عادة ما تدفع أسعارًا لقنطار القطن أقل من الأسعار الرسمية لتغزى المشاعر المناهضة للأجانب.[١]

وفى المناطق الريفية، وجد المزارعون البنوك التجارية تقلص من حجم عملياتها المحلية وتقلل من حجم الائتمان المتاح. كما ضغطت بنوك الرهنيات لاسترداد القروض على الرغم من إعلان الحكومة تأجيل دفع الديون المستحقة للبنوك فى ١٩١٤.[٢] وأخذ مقرضو الأموال يتوسعون فى نشاطهم مرة أخرى مثيرين بذلك غضب الفلاحين.[٣] كما كانت الأحوال سيئة فى المراكز الحضرية كذلك نتيجة للتضخم الذى صاحب الحرب. ووفقا للجنة ملنر، والتى تشكلت لتقصى أسباب قيام ثورة ١٩١٩، فإن الارتفاع المتواصل فى أسعار السلع الأساسية من قبيل القمح والأقمشة والوقود أدت لتراجع شديد فى مستوى معيشة الطبقة الوسطى الحضرية هذا فضلا عن الوصول بفقراء الحضر إلى حد الكفاف.[٤]

وكان وراء اندلاع الثورة فى ١٩١٩ عامل أساسى هو نمو الطبقة الوسطى الحضرية بسبب هجرة قطاعات من عائلات صغار الملاك للمناطق الحضرية خلال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. ومع تزايد الحاجة للمهارات التقنية والفنية التى صاحبت التوسع فى مشروعات البنية التحتية، فإن العديد من أبناء هذه العائلات التحقوا بنظام التعليم الآخذ فى التوسع وهو المكان الذى أصبحوا فيه أكثر راديكالية بفعل الأفكار الوطنية.

وبينما كانت المشاعر الوطنية ملتهبة لدى سائر قطاعات مجتمع الطلبة، فإنها كانت فى أوجها بين طلاب مدرسة الحقوق الخديوية (التى أسسها محمد على باشا فى البداية

---

(١) نفس المرجع السابق. ج ١. ص ص. ٧٤-٧٥، ٧٩.

(٢) نفس المرجع السابق. ص. ٧٥؛

A.G.M. Dickson to the Governor of the National Bank of Egypt, May 27, 1950, St. Antony College, Oxford, Middle East Archives.

(٣) الرافعى. ١٩١٩. ج ١. ص. ٧٤.

(٤) الرافعى. ١٩١٩. ج ١. ص ٧٧.; F. O. 141/780/8878. Milner Commission Report, 1919-1921

كمدرسة للغات والإدارة). ونظرا لتأسيس النظام القانونى المصرى وفق مثيله الفرنسى، فقد تأثرت مدرسة الحقوق بشدة بالفلسفة الفرنسية فى التعليم. وعلى العكس من مجالات تعليمية أخرى فى نظام التعليم العالى والتى كانت مجالا للتأثير الإنجليزى، تخلت مدرسة الحقوق عن التوجه الواقعى وركزت بصورة أكبر على دراسة أوسع للحقائق والمشكلات من الناحية النظرية. ووفقا لعبد الرحمن حمادة (باشا)، المدير السابق لشركة مصر للغزل والنسيج وأحد أبرز المهندسين المصريين، فإن خريجى مدرسة الحقوق كان لديهم وعى سياسى أكثر من خريجى المدارس المهنية والتى كان نظام التعليم فيها أقل شمولا.[١] وكانت محاولات المدرسين الفرنسيين تأجيج المشاعر المناهضة للوجود البريطانى بين طلابهم ـ فى الفترة السابقة على الوئام الفرنسى ـ الإنجليزى فى ١٩٠٤ ـ عاملا آخر فى تحفيز المشاعر الوطنية. كما أدى العدد الكبير من المحامين الذى تخرج فى الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى وتضاؤل الفرص فى الحصول على عمل كذلك إلى انضواء الكثير من الطلاب تحت لواء الحركة الوطنية. كما أدت المطالبة بتحقيق الاستقلال السياسى والاقتصادى عن بريطانيا العظمى من قبل وسائل الإعلام والبرجوازية الزراعية إلى تسييس المجتمع الطلابى بأسره وليس فقط دارسى القانون.[٢]

وهكذا كان مجتمع الطلاب فى الحضر عنصرًا محوريًّا فى ثورة ١٩١٩، الذى تركز فى الكليات المهنية، لاسيما مدرسة الحقوق. وقد مثل الأيسر حالاً من هؤلاء الطلاب غالبية المستثمرين الصغار الذين ساهموا بنسبة وصلت إلى ٧٥ بالمائة من إجمالى المساهمات الأقل من مائة سهم فى رأس مال البنك.[٣] وتتأكد حقيقة أن هذا النمط الاستثمارى كان ناتجا عن ثورة ١٩١٩ فى ضوء عدم قيام أى من هؤلاء الطلاب أو المهنيين بالمساهمة بمثل هذه النسبة الكبيرة فى رأس مال أى من مؤسسات البنك. فالقرارات المتتالية والمنشئة للشركات التى أسسها بنك مصر توضح أن عددًا صغيرًا نسبيًّا من مالكى الأراضى وتجار القطن وموظفى الحكومة كانوا أصحاب النسبة الأكبر من الاستثمار الخاص.

ولا يمكن التقليل من أهمية ودور الطلاب من أبناء الحركة الوطنية والذين ساهموا

---

(١) مقابلة مع عبد الرحمن حمادة (باشا) فى ٩ يوليو ١٩٧٤.

(٢) Goldschmidt. Pp. 310-312, 328.

(٣) بنك مصر. مكتب البحوث الاقتصادية. اليوبيل الذهبى. ص. ١٥٤.

فى نجاح بنك مصر. فمع تصاعد السخط الشعبى فى أعقاب ثورة ١٩١٩، تزايدت حدة القمع البريطانى لدرجة القبض على سعد زغلول وعدد من الأعضاء البارزين من حزب الوفد (والذين كانوا يطالبون بالاستقلال الفورى وإنهاء الحماية البريطانية) ونفيهم لجزر سيشل فى صيف ١٩٢١. فنظم حزب الوفد حملة مقاطعة للبضائع البريطانية مع نهاية العام ذاته. وفى يناير ١٩٢٢، شكل الطلاب بالتعليم العالى والمدارس الثانوية فى القاهرة والإسكندرية وكذلك الأقاليم لجانًا للمقاطعة، وكانت تسعى إلى تحقيق هدفين: الأول هو محاولة إقناع المواطنين بمقاطعة كل المؤسسات الإنجليزية وشراء البضائع من المحلات التجارية الوطنية فقط، مثل الجمال والموارد وشيكوريل. أما الهدف الثانى فكان دعوة المصريين لسحب ودائعهم من البنوك البريطانية وإيداعها فى بنك مصر.[١] ويمكن التأكد من نجاح المقاطعة فى المساهمة فى نمو بنك مصر بمراجعة حجم الودائع لديه. فكما يوضح جدول ٥-٢ فإن النسبة الأكبر للنمو فى الودائع حدثت بين عامى ١٩٢١ و١٩٢٢، أى خلال فترة المقاطعة. ويمكن إرجاع الانخفاض الذى حدث فى متوسط حجم المدخرات فى حسابات بنك مصر من ٤٠٩ جنيه مصرى فى ١٩٢٠ إلى ٢٣٦ جنيه مصرى فى ١٩٢١ ثم إلى ١٩٢ جنيه مصرى بنهاية عام ١٩٢٢ إلى الإدعاء القائل بأن ثورة ١٩١٩ وما تلاها من فوران وطنى جذب المودعين الأقل ثراءا من قبيل صغار التجار والمهنيين والطلاب، وليس ملاك الأراضى الأثرياء، الذين استحوذوا على النصيب الأكبر من رأس مال البنك الأصلى وودائعه.

ويوجه استقصاء أنشطة الطلاب خلال عام ١٩٢٢ الانتباه إلى العلاقة الضمنية بين القوتين الاجتماعيتين اللتين ساهتما فى إنجاح بنك مصر وهما طبقة كبار ملاك الأراضى والحركة الوطنية. فبينما كانت أغلبية الطلبة الذين شاركوا فى العمل الوطنى ذات أصول اجتماعية متوسطة أو متوسطة دنيا، فإن أعضاء اللجان الطلابية التى سافرت للأقاليم للعمل على توسيع نطاق المقاطعة كانوا عادة ما ينحدرون من عائلات أعيان الأرياف. ولعله من المهم ملاحظة أن من بين العناصر الطلابية النشطة فى المقاطعة الوفدية من كانوا

---

(١) **المقطم**. ٢١ يناير ١٩٢٢، ٢٤ يناير ١٩٢٢، ١٧ فبراير ١٩٢٢؛ **الأهرام** ٣ يناير ١٩٢٢، ٢٨ فبراير ١٩٢٢؛ **مصر** ٢٤ يناير ١٩٢٢.

ينتمون للطبقة العليا أو الوسطى العليا، وهو ما بدا واضحا فى حالة الوفود الطلابية التى زارت محافظات أسيوط والمنيا وبنى سويف والقليوبية والشرقية.[1]

جدول (٥-٢) الودائع لدى بنك مصر (١٩٢٠-١٩٢٩)[2]

نهاية العام	الودائع (بالألف جنيه مصرى)	الحسابات	متوسط حجم المدخرات (بالجنيه المصرى)	النسبة المئوية للزيادة فى الودائع
١٩٢٠	٢٠١	٤٩٢	٤٠٩	
١٩٢١	٤٠٥	١,٧١٧	٢٣٦	١٠١,٥
١٩٢٢	٩٨١	٥,١١٤	١٩٢	١٤٢,٢
١٩٢٣	١,٧٦٩	٨,٧٠٥	٢٠٣	٨٠,٣
١٩٢٤	٢,٦٢٤	١٢,٧٩٥	٢٠٥	٤٨,٣
١٩٢٥	٣,١٩٠	١٧,٧١٠	١٨٠	٢١,٦
١٩٢٦	٤,٤٢٥	٢٣,٦٨٠	١٨٧	٣٨,٧
١٩٢٧	٥,٥١٨	٢٩,٣٣٥	١٨٨	٢٤,٧
١٩٢٨	٦,٧٣٣	٣٤,٢١٨	١٩٧	٢٢,٠
١٩٢٩	٧,٢٥٠	٣٩,٦٩٤	١٨٣	٧,٨

كما ساهمت الأنشطة الطلابية فى تعظيم حجم رأس مال بنك مصر من خلال طرق أخرى. فعلاوة على لجان المقاطعة، شكل الطلاب لجانًا لمعاونة بنك مصر على مستوى الجامعة والمدارس الثانوية على السواء، وتنافست هذه اللجان فيما بينها لبيع القدر الأكبر من الأسهم. وكانت جائزة المدرسة التى تحقق هذا الهدف هو حصولها على عدد من أسهم البنك. وشارك فى هذه المسابقة اثنتان وثلاثين مدرسة بالقاهرة والإسكندرية وعشر مدارس بالأقاليم.[3] وعلى صعيد آخر، أرسلت المدارس الحضرية وفودا للريف بهدف إقناع الأعيان المحليين بشراء كميات كبيرة من أسهم بنك مصر. وكما كان الحال مع لجان

(١) المقطم. ٣ و٧ و٢٢ و٢٨ فبراير ١٩٢٢.
(٢) المصدر: مستمد من رضوان. ص. ١٨٥.
(٣) النظام. ١٦ فبراير ١٩٢٢.

المقاطعة، حققت هذه اللجان نجاحا بالغا لاسيما مع وجود طلاب من أبناء الأعيان المحليين على رأس هذه اللجان. وفضلا عن ذلك، فإن أنشطة المدارس فى الحضر، استفادت من تسليط الضوء عليها فى الصحافة، وحفزت جماعات ومنظمات أخرى على دعم بنك مصر.[١]

وبينما كانت لجان الطلاب فى طور التشكيل، كان العديد من الأعيان فى الأرياف يؤسسون كذلك لجانًا للترويج لأسهم بنك مصر فى محيطهم، وهو ما كان يقوم به بعضهم بصورة فردية كذلك. وتأسست أيضًا لجنة تنسيقية عرفت بلجنة تغطية أسهم بنك مصر فى القاهرة فى يناير ١٩٢٢، وحاولت بدورها تنظيم فروع إقليمية تحت رئاسة الأعيان المحليين.[٢] وتشكلت لجان فرعية فى محافظتى الغربية والفيوم ومدن الزقازيق وبنى سويف والمنصورة.

وكانت لجنة الفيوم تحت رئاسة فرد من أغنى عائلات ملاك الأراضى بالمحافظة وهى عائلة بهنس؛ فى حين أن اللجنة الأم فى القاهرة كانت تحت رئاسة عبد الستار الباسل، ممثلا لأبرز عائلة فى المحافظة. وفى محافظة الدقهلية، تقابل عدد من الأعيان فى نادى المنصورة الوطنى فى فبراير ١٩٢٢ واشتروا ٧٦٠ سهما، وكان من بينهم عدد من أبناء العائلات المعروفة فى المحافظة كعائلات فودة والإتربى ونور والطاهرى والشناوى وعبد النبى وعبد الرازق.[٣] كما قام بعض الأعيان ببيع أسهم بنك مصر فى بيوتهم وأماكن عملهم بمحافظاتهم، وكان من بينهم ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ مؤسسة أبناء بدوى الشيتى من طنطا، وتاجر القطن المعروف عبد العزيز رضوان من الزقازيق ومؤرخ مصر الأشهر عبد الرحمن الرافعى من المنصورة، وأبناء عائلة الوكيل وهم تجار قطن وملاك أراضى بدمنهور، وسيد محمد خشبة وهو تاجر ومالك أرض بأسيوط وبنى سويف، وتاجر القطن على إسلام من بنى سويف، ومالك الأراضى الكبير صاروفيم بك مينا عبيد من المنيا، وتاجر القطن مأمون أفندى قنديل من المحلة الكبرى، والتاجر الأسوانى حنفى بك منصور وعلى لهيطة أشهر تجار بورسعيد.[٤] وبالإضافة لهذه الأنشطة من قبل الأعيان فى

(١) المقطم. ٢ فبراير ١٩٢٢، والتى ذكرت قيام لجنة المرأة المصرية ببيع ٤٥ سهما لبنك مصر.
(٢) المقطم. ٢ فبراير ١٩٢٢.
(٣) المقطم. ٣ فبراير ١٩٢٢.
(٤) الأهرام ٢٧ مايو ١٩٢٠.

الريف والحضر، فإن الأقوى من بين المؤسسات الاقتصادية لطبقة كبار ملاك الأراضى، وهى النقابة الزراعية المصرية العامة، دعت الحكومة المصرية لضخ الائتمان الزراعى من خلال بنك مصر.[١]

وكان وراء تعظيم أثر الدعم الذى قدمته الجماعات الطلابية والبرجوازية الزراعية لبنك مصر قيام التجار من كافة أرجاء القطر بتشكيل غرف تجارية فى أعقاب ثورة ١٩١٩. وعلى الرغم من عدم الوقوف على ما يشير لانغماس هذه المؤسسات فى الترويج لشراء أسهم بنك مصر، فإن هذه الغرف كانت شرسة فى دعوتها للمقاطعة وأصدرت عدة بيانات تدعو لسحب الودائع من البنوك الأجنبية وتحويلها لبنك مصر.[٢] كما كان مطلبها بإحلال بنك مصر محل البنك الأهلى المصرى الذى كان يسيطر عليه الإنجليز كبنك الدولة على قدر كبير من الأهمية، فالمقارنات بين البنك الأهلى ذى المكانة وبنك مصر الذى تأسس لتوه ساهمت فى تقوية مركز الأخير لدى أفراد الشعب بشكل عام وساعدت دون شك على تشجيع المصريين المترددين (الذين كانوا معروفين بتفضيلهم للعقارات كمخازن للقيمة عن الودائع البنكية لتوفير مدخراتهم) على القيام بشراء أسهم وفتح حسابات بالبنك. كما دفع عدد من التجار بأن نمو بنك مصر هو من الأهمية بمكان إذا ما كان لمصر أن تؤسس وتوسع صناعتها الوليدة. وأكد عبد الماجد الرمالى، سكرتير غرفة القاهرة التجارية، أنه لو قام كل مصرى بشراء سهم واحد من رأس مال بنك مصر، فإن الحصيلة ستكون كافية لتمويل المشروعات الصناعية التى يأمل البنك فى القيام بها.[٣] وقد أتى الدعم لبنك مصر بالأساس من التجار الوطنيين القائمين على التجارة الداخلية والذين قاوموا الهيمنة الأجنبية على الاقتصاد. أما التجار الكبار الذين قامت تجارتهم على الاستيراد والتصدير والذين كانت تربطهم علاقات وثيقة بالأجانب، كما كان الحال مع أمين يحيى باشا، فلم يتزعموا مسيرة تقديم الدعم للبنك لأنه لم يكن أمامهم الكثير ليجنوه من ورائه. وكانت هذه المجموعة الأخيرة من وكلاء الأجانب السبب فى العديد من المصاعب السياسية لبنك مصر فى عقد الثلاثينيات من القرن العشرين.

---

(١) **الأهرام** ٩ فبراير ١٩٢١.

(٢) **المقطم**. ٢١ يناير ١٩٢٢.

(٣) **المقطم**. ١٠ يناير ١٩٢٢.

وعلى الرغم من الدعم الذى تلقاه البنك من الوفد ومنظمات الطلبة وكبار ملاك الأراضى وقطاعات كبيرة من مجتمع التجار، فقد كان حريصا على ألا يتم تعريفه كتابع لأى جماعة أو منظمة خلال الفترة الأولى من تأسيسه، وهو الموقف الذى عكس طبيعة البنك المحافظة أكثر من أن يكون توجها لا سياسيًّا له. فالصورة التى عمد بنك مصر إلى الظهور بها هى وجوده فوق السياسة، وهى التى أخفى وراءها انغماسه الشديد فى النشاط السياسى، لا سيما خلال الفترة اللاحقة لمنح بريطانيا الاستقلال الاسمى لمصر تحت دستور ١٩٢٣ وسماحها بإعادة افتتاح البرلمان المصرى فى العام التالى.

وكانت هذه الطبيعة السياسية الحذرة لبنك مصر مؤشرا على التناقض بين أهدافه كمؤسسة رأسمالية تهدف لتوسيع حجم قوتها الاقتصادية وبين أهداف الحركة الوطنية التى كانت تسعى إلى تخليص مصر من قبضة الاحتلال البريطانى. فقد خلقت الانتفاضات المسلحة مناخا استثماريا طاردا بالنسبة للبنك وما هدد عملياته، حتى أن أدعياء المقاطعة الوفدية، والتى كانت صاحبة فضل كبير فى مساعدة البنك لتوسيع حجم رأسماله، تلقوا تحذيرات من قبل البنك للتخفيف من حدة أنشطتهم.[1]

وفى مقالة بتاريخ ٤ يناير ١٩٢٢ فى الأخبار وفى مقالة أخرى أطول فى المقطم فى اليوم التالى دعا على إسلام المصريين جميعًا لعدم إيداع أى نقود أخرى فى البنك حتى لا تزيد عما تقتضيه معدلات عمله قياسا بحجم رأس ماله. فمن وجهة نظر إسلام كان هذا سيؤدى لوضع يقوم فيه البنك إما بالاحتفاظ بودائع غير مستثمرة فى محافظه وبالتالى يخسر قيمة العائد المستحق عليها، أو أنه سيقوم باستثمار كل ودائعه فلا تتبقى نقود كافية لتغطية طلبات السحب ويجد نفسه مرغما على الاقتراض من البنوك الأخرى وهو ما سيؤدى لتقويض المقاطعة. وبدلا من ذلك، تقدم على إسلام بطرح مفاده قيام القادرين من المصريين بالتركيز على شراء سهم واحد على الأقل من رأس مال البنك لمساعدته على بلوغ رأس ماله المستهدف وهو ٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى. وفى مقالة أخرى فى الأخبار بتاريخ ٢ يناير ١٩٢٢، عبر سيد كامل، مدير مكتب بحوث بنك مصر ومهندس العديد من مشروعاته الأولى، عن نبرة تحفظية مماثلة حيال المقاطعة. حيث ذهب أولا إلى أن المقاطعة

---

(١) **الأهرام** ١٠ مايو ١٩٢٠، ١٣ أبريل ١٩٢١؛ **المقطم**. ١١ أبريل ١٩٢١.

المصرية بحاجة للمزيد من المراجعة، من قبيل تحليل الآليات التى استخدمتها الهند ضد بريطانيا ونتائجها. وكذلك ينبغى على التجار توخى منتهى الحرص خلال عملية استبدال البضائع البريطانية بأخرى غير بريطانية أو مصنوعة محليا حتى لا تتعرض مصالحهم للضرر، وهو ذات الحرص الذى يجب أن يتحلى به التجار الذين يبتغون بيع قطنهم للولايات المتحدة بدلا من إنجلترا. كما عبر سيد كامل ثانيا عن مخاوفه من أن سحب النقود من كل البنوك الأجنبية قد يؤدى لقرار بوقف سداد القروض يماثل القرار الذى أصدرته الحكومة مع اندلاع الحرب العالمية الأولى. هذا فضلا عن أن سحب النقود من البنوك قد يؤدى ببعض المصريين لتفضيل الاحتفاظ بها فى منازلهم. وعلاوة على ذلك، فقد تعلن الأحكام العرفية وتصادر المدخرات. وهكذا فإنه على الرغم من أن التوجه الشعبى قد يشعر بأنه يجب ألا يحدث التفاف حول مضمون المقاطعة، فإن سحب الودائع على نطاق واسع قد يسبب حرجًا فيما يتعلق بمصداقية النظام البنكى المصرى. ولذا، فإنه يجب أن توزع عملية سحب الودائع عبر عدة أسابيع.

وعلى الرغم من قيام الحركة الوطنية بتأييد بنك مصر، فقد وقع انشقاق داخلها أثر بدوره على شكل تطور البنك فيما بعد. فقد دعت العناصر المحافظة داخل الحركة إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادى قبل الاستقلال السياسى بوصف الأول شرطا ضروريا لتحقق الأخير؛ فى حين ذهبت العناصر الأكثر راديكالية للتأكيد على الحاجة لإنهاء الاحتلال البريطانى بأسرع وقت ممكن وتحقيق استقلال رسمى. وقد كان ينظر لطلعت حرب وحزب الدستوريين الأحرار على أنهما من أنصار الاتجاه الأول، فى حين تزعم سعد زغلول والعناصر المسلحة من حزب الوفد الاتجاه الثانى.[1]

ويمكن تفسير هذا الاختلاف فى الرأى جزئيًا، فى ضوء الهدف الذى أراد طلعت حرب تحقيقه من وراء تأسيس بنك مصر كمؤسسة مالية قوية فى مقابل رغبة سعد زغلول فى الاستحواذ على السلطة السياسية. وإذا ما أخذنا فى الاعتبار رغبة طلعت حرب فى تكوين البنك بحيث يمثل منافسا ذا شان للبنوك الأجنبية، فقد كان من الممكن إذا ما جعل هوية البنك تابعة للحركة الوطنية أن يؤدى بالبريطانيين للتدخل فى شئونه.[2]

---

(١) المقطم. ١٥ يناير ١٩٢٢.

(٢) مقابلة مع محمد أمين أحمد فى ٢٩ مارس ١٩٧٣؛ الأخبار، ٢٦ يوليو ١٩٧٣.

وعلاوة على ذلك، ونظرا لطبيعة الأنشطة الوطنية العنيفة أحيانا، فقد أضرت هذه الأنشطة بمصالح البنك من حيث تهديدها لمناخ الاستثمار ومعدل الثقة فى الاقتصاد. أما بالنسبة لسعد زغلول، فقد كان النهج التدرجى لطلعت حرب ومن معه من الوطنيين المحافظين يعنى إطالة أمد الاحتلال الكريه. وهكذا، فإنه يبدو أن تحمس سعد زغلول لبنك مصر قد تراجع بشدة بعد المقاطعة الوفدية.[1]

ومن وجهة نظر أعم، فإنه يمكن تفسير الانقسام الذى وقع داخل الحركة الوطنية فى ضوء الأسس الطبقية المختلفة التى انتمى إليها أقوى حزبين سياسيين، حزب الأحرار الدستوريين وحزب الوفد. فحزب الدستوريين الأحرار كان يمثل، بشكل كامل تقريبا، الشريحة العليا من طبقة الأتراك ـ المصريين وطبقة كبار ملاك الأراضى المحليين والتى كان همها الأول بيع إنتاجها من القطن فى السوق العالمية. وبينما عارضت طبقة كبار الملاك المصريين طريقة عمل رأس المال الأجنبى داخل مصر، فإنها كانت لا تزال تعتمد على الأسواق الأجنبية، لا سيما بريطانيا العظمى، لشراء محصولها من القطن. وعلى الرغم من أن حزب الوفد ضم بين أعضاءه العديد من ملاك الأراضى فإنهم كانوا عادة يملكون مساحات من الأراضى أقل كثيرا من تلك التى كان يمتلكها أعضاء حزب الدستوريين الأحرار كما أنه اعتبر ـ وهو الأكثر أهمية هنا ـ العديد من التجار وخصوصا تجار القطن ـ من بين مؤيديه؛ وكان الكثير من هؤلاء التجار ملاكا لأراض يزرعونها قطنا علاوة على قيامهم بمنافسة التجار الأجانب فى بيعه. كما كان حزب الوفد يتلقى الدعم من ملاك المصانع الصغيرة والذين كانوا ناقمين على هيمنة رأس المال الأجنبى على الاقتصاد المصرى. وإجمالا، فإنه يمكن القول أن الوفد كان ممثلا لبرجوازية ناشئة تعتبر مصالحها أقل توافقا مع رأس المال الأجنبى عما كان الحال عليه بالنسبة للأحرار الدستوريين.

وفى إطار تفسير التشاحن الذى حدث داخل الحركة الوطنية المصرية بين ذوى التوجه الاقتصادى وذوى التوجه السياسى، يجب أن يستخدم مفهوم الطبقة الاجتماعية بحذر. فقد جاء تكون حزب الأحرار الدستوريين فى ١٩٢١ كانشقاق على حزب الوفد بسبب بعض الصراعات الشخصية. غير أنه قد يكون من الخطير الحديث عن أجنحة

---

(١) كما أنه يبدو كذلك أن سعد زغلول شعر بقدر من الغيرة إزاء موقع طلعت حرب كزعيم مصر الاقتصادى.

داخل الطبقة العليا المصرية خلال تلك الفترة كما ذهب بعض الماركسيين المصريين، بسبب صغر حجمها.[1] إلا أن هذا لا ينفى كون المصالح الاقتصادية المختلفة العامل الرئيسى فى تفسير الانضمام لأى من الحزبين. غير أن الاقتصاد المصرى كان لا يزال ناميا من حيث قاعدته الصناعية وكذا كان هيكله الوظيفى يعوزه التنوع بحيث لم يكن من الممكن للفروقات الطبقية أن تتخذ معالم ثابتة غير مرنة. وكان من الممكن التحدث عن تكون فرق جديدة وبدء نشوب خلافات فيما بينها فى إطار الطبقة الحاكمة فيما يتعلق بالجدل حول ما إذا كان يتوجب على الحركة الوطنية أن تجعل هدفها الرئيسى الاستقلال السياسى أم الاقتصادى.

ونظرا لأن العديد من الصراعات الطبقية كانت لا تزال كامنة خلال مطلع العقد الثالث من القرن العشرين، فقد كان بنك مصر قادرا على حشد التأييد من تقريبا كل قطاعات المجتمع المصرى. فقد باع كبار ملاك الأراضى والتجار أسهما له فى الأقاليم وبذل الطلاب وشركة التضامن المالى جهودا مماثلة مع الأعيان والطبقة الوسطى والطبقة الوسطى الدنيا فى الحضر.[2] كما لعب أعضاء منتمين للأحزاب السياسية الثلاث الرئيسية، الوفد والوطنى والأحرار الدستوريين، أدوارا هامة فى تمويل وإدارة البنك. وخلال فترة توسعه الأولى بين عامى ١٩٢٠ و١٩٢٢، استفاد بنك مصر من التضامن الطبقى الذى تكون لفترة مؤقتة بعد قيام ثورة ١٩١٩ وكذا بسبب الطبيعة غير المتمايزة للاقتصاد المصرى.

أما فترة التوسع الثانية لبنك مصر فقد حدثت بين عامى ١٩٢٣ و١٩٣٠، وقد شهدت معدلا أقل للنمو فى كل من رأس ماله وحجم ودائعه. غير أنه خلال هذه الفترة، تم تأسيس أهم شركات مجموعة مصر. كما شهدت هذه الفترة تفككا أكبر للحركة الوطنية المصرية وظهور صراع قوى ثلاثى الأبعاد كانت أطرافه القصر والإنجليز والحركة الوطنية ـ وهو الصراع الذى هيمن على الساحة السياسية المصرية حتى قيام ثورة ١٩٥٢. هذا فضلا عن أن هذه الفترة كانت مسرحا لصراع طبقى أكثر وضوحا بين

---

(١) يقدر د. عاصم الدسوقى العدد الإجمالى لعائلات كبار ملاك الأراضى ممن يحوزون ١٠٠ فدان فأكثر بـ ٢,٥٣١ عائلة، ليس من بينها عائلة محمد على: كبار الملاك. ص. ٢٩.

(٢) الأخبار، ١٠ مايو ١٩٢٠، ٢٠ مايو ١٩٢٠.

طبقات المجتمع المصرى وداخلها. فداخل الطبقة العليا، عمد ملاك الأراضى والتجار وموظفو الحكومة الذين استثمروا فى الصناعة إلى الضغط على الحكومة المصرية لخلق حواجز جمركية وتقديم الدعم للصناعات المصرية الناشئة. فى حين ناصب منتجو القطن الذين لم يقوموا باستثمارات مماثلة وكذا التجار المحليين وثيقى الصلة برأس المال الأجنبى هذه المطالب العداء لما رأوا فيها من تهديد للتجارة الحرة. كما حاول صغار رجال الأعمال تملق الحكومة للحصول على كميات أكبر من رأس المال فى شكل قروض منخفضة الفائدة لتشجيع الصناعة المحلية.

كذلك، أضحى الانشقاق داخل الحركة الوطنية بين أولئك الذين رأوا هدفهم المباشر فى تقليل نفوذ رأس المال الأجنبى وبين أولئك الذين رغبوا فى إنهاء الاحتلال البريطانى وتقليص قوة القصر والعائلة المالكة أكثر وضوحا وتحديدا. فالعديد من المنظمات التى ساندت بنك مصر مثل اتحاد الغرف التجارية المصرى واتحاد الصناعات المصرى والجريدة اليومية المحافظة المقطم انتقدت زعامة الحركة الوطنية لتشتيتها لقوتها من خلال الانقسامات الداخلية.[1] وفيما تلا إعادة افتتاح البرلمان المصرى، استمر بنك مصر محافظا على سياسته بتجنب الوقوف بجانب أى من أجنحة الحركة الوطنية؛ إلا أن هذا لا يعنى أن البنك قد عزف عن المشاركة فى النشاط السياسى حيث كان العكس هو الصحيح.

ومع إعلان دستور ١٩٢٣، حققت مصر قدرا من التحكم فى مقدراتها الداخلية. وبالنظر لأهداف بنك مصر والانقسامات التى هيمنت على الأحزاب السياسية، فقد كان من الطبيعى أن يحاول البنك تجنب السياسات الحزبية وأن يحاول فقط تحقيق نفوذ داخل مراكز القوة التى لم تكن تتبع منظمة سياسية بعينها، وهو ما دفع البنك للحصول على تمثيل داخل المجلس الاقتصادى المصرى والمجلس التعاونى الأعلى الذين تشكلا عامى ١٩٢٣ و١٩٢٦ على الترتيب لتقديم النصيحة للحكومة فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية.[2] كما تمكن من الحصول على تمثيل لدى مكتب التجارة والصناعة وفى لجنة بورصتى منيا البصل والقاهرة. كما حظى البنك بنفوذ قوى فى إتحاد الصناعات المصرى،

---

(١) المقطم، ١٢ فبراير ١٩٢٤.

(٢) الأخبار، ١٤ مايو ١٩٢٣؛ المقطم، ٥، ٩ سبتمبر ١٩٢٥.

الذى تأسس فى ١٩٢٣، وكذلك فى مجلس إدارة بنك الأراضى المصرى القوى.[١] كذلك وسع البنك من نفوذه داخل غرفة القاهرة التجارية وداخل فروعها فى الأقاليم.[٢]

وبينما رفض بنك مصر أن ينطوى تحت لواء الوفد أو أعدائه، فإن هذا لم يحل دون قيامه بالتأثير فى البرلمان المصرى المعاد تشكيله. فبعد افتتاح البرلمان فى ١٩٢٤، شكل البنك مجموعته المؤيدة له داخل كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب. وبفارق كبير، تم انتخاب د. فؤاد سلطان بك، نائب المدير التنفيذى للبنك، رئيسًا للجنة المالية بمجلس النواب فى حين حصل يوسف أصلان القطاوى باشا، نائب رئيس البنك، على ثانى أعلى نسبة من الأصوات. كما تم ترشيح اثنين آخرين من المؤيدين المهمين للبنك وهما طاهر اللوزى ومحمد سليمان الوكيل للجنة ذاتها.[٣]

كذلك كان بنك مصر قادرا على تحصيل قدر من النفوذ داخل مجلس الشورى المصرى. فقد انتخب محمد علوى الجزار بك، مدير فرع البنك فى شبين الكوم، وكيلا للمجلس، هو وأحمد زكى أبو السعود باشا فى ١٩٢٤. هذا فضلا عن، انتخاب طلعت حرب رئسيا لأقوى لجان مجلس الشيوخ وهى لجنة المالية والتجارة والصناعة والجمارك. وقد تمكن طلعت حرب وأنصاره من التغلب على محاولة مجموعة من الأعضاء لإعادة تشكيل اللجنة وفصلها للجنتين مستقليتين.[٤] وبينما تم انتخاب أنصار بنك مصر للجنتى المواصلات والأشغال العامة فقد تحصلوا على أكبر أعداد من الأصوات للمناصب الثلاث الأولى فى لجنة الزراعة.[٥] كما تدعم نفوذ البنك داخل مجلس الشيوخ بتسمية فؤاد سلطان مراقبا للجنة مؤتمر مجلسى النواب والشيوخ.[٦]

وعلاوة على نفوذه فى المؤسسات الحكومية والمرتبطة بها وداخل البرلمان المصرى، فقد

---

(١) **الوطن**، ٢٨ مايو ١٩٢٤.

(٢) **المقطم** ٢١ أكتوبر ١٩٢٤.

(٣) مجلس النواب المصرى، الجلسة الحادية عشرة، ٣١ مارس ١٩٢٤، ص. ١١٠، ملحق **الوقائع المصرية**. ٣١ مارس ١٩٢٤.

(٤) مجلس الشيوخ المصرى، الجلسة الحادية عشرة، ١٥ أبريل ١٩٢٤، ص. ٩٢؛ الجلسة الثالثة عشرة، ٢٢ أبريل ١٩٢٤، ص. ١٠٣؛ الجلسة الخامسة عشرة، ١٩ مايو ١٩٢٤، ص. ١١١. (منشور فى **الوقائع المصرية** فى ذات التواريخ المذكورة لكل منها).

(٥) **نفس المرجع السابق**. ص. ١١٢.

(٦) مجلس الشيوخ المصرى، الجلسة الرابعة عشرة، ٢٩ أبريل. (منشور فى **الوقائع المصرية** فى ذات التاريخ).

وجد بنك مصر دعما قويا لدى البنية التحتية السياسية فى الأقاليم. فعلى سبيل المثال، قررت مجالس المدن والقرى فى ١٩٢٥ تحويل حساباتها من البنك الأهلى المصرى إلى بنك مصر. وهكذا، أضاف البنك ٤٩٨,٨٥١ جنيهًا من مجالس المديريات و٦٠٨,٠٠٠ جنيهًا من مجالس المدن والقرى ليبلغ إجمالى حسابات الودائع لديه ١,١٠٦,٨٥١ جنيها مصريًا.[١]

وبتحليل تركيبة هذه المجالس، يتضح لنا الكيفية التى تمكن بها بنك مصر من توسيع أنشطته التجارية بمثل هذه السرعة فى الريف خلال عشرينيات القرن العشرين. فمناصرو البنك سيطروا على المجالس المحلية فى محافظتى المنيا والغربية، اللتين أصبحتا تمثلان أهم مركزين لأنشطة البنك التجارية. كما كان البنك يحظى بتمثيل قوى فى مجالس محافظات ومدن أسيوط والفيوم وبنى سويف.[٢] هذا علاوة على أن البنك دعم موقفه فى الأقاليم من خلال قيامه بتعيين أبناء الأعيان المحليين فى فروعه ومكاتب شركاته فيها.[٣]

وأخيرًا، عمد بنك مصر لتحقيق بعض النفوذ داخل عدد من الوزارات، لا سيما المهمة منها لأنشطته التجارية كوزارات المالية والزراعة والنقل، ذلك أن هذه الوزارات كانت تسيطر على القرارات المتحكمة فى إنشاء أنواع معينة من الشركات المساهمة. كما كان الوزراء عادة ما يُعرض عليهم مناصب فى مجالس إدارات شركات مصر بعد استقالتهم أو تقاعدهم من مناصبهم فى مقابل الحصول على دعمهم السياسى خلال وجودهم فى مناصبهم، وهى السياسة التى أضحى يعول عليها كثيرا خلال ثلاثينيات القرن العشرين مع التوسع الكبير الذى شهدته مجموعة شركات مصر وحجم الأرباح الكبير الذى أصبحت تحققه.[٤] ونظرا لأن هذه المناصب الإدارية أصبحت ذات عائد كبير، فقد أصبحت محل نظر كل قطاعات الطبقة العليا.

---

(١) بنك مصر. **تقارير**، ١٩٢٦. ص. ١١.

(٢) انظر **الدليل المصرى ١٩٢٠ و١٩٢٥**. القاهرة: الشركة الشرقية للنشر، ١٩٢٠، ١٩٢٥. فصول محافظات المنيا والغربية والفيوم وأسيوط وبنى سويف.

(٣) **الدليل المصرى ١٩٣٠**. ص ص. ١٣٣٥، ١٤٣٣، ١٥٨٩.

(٤) من بين الوزراء الذين انضموا لبنك مصر أو شركاته بعد تركهم لمناصبهم: مصطفى ماهر باشا (وزير المالية)، يوسف القطاوى باشا (وزير المالية، النقل)، عثمان محرم باشا (وزير الأشغال العامة)، على ماهر باشا (وزير التعليم العام، المالية)، توفيق دوس باشا (وزير الزراعة، النقل)، عبد الحميد سليمان باشا (وزير النقل)، وأحمد مدحت ياغان (وزير الشئون الخارجية).

وبإيجاز، فإنه مع توالى أعوام العقد الثالث من القرن العشرين، كان بنك مصر يتجه للاعتماد بصورة أكبر على الدولة وعلى الهياكل التقليدية لتحقيق مصالحه. وأدى هذا التحول من الاعتماد على دعم جموع الشعب للاعتماد على الحكومة المصرية وعدد معين من عائلات الأعيان إلى القضاء على الحماس الذى كان موجودًا للبنك لدى قطاعات الحركة الوطنية. فبعد عام ١٩٢٣، لم تقم الصحف بدعم البنك بذات الحرارة التى كانت عليها خلال العامين التاليين لثورة ١٩١٩. وكانت هذه الفترة فى الواقع، هى التى شهدت أول الانتقادات الحادة للبنك، وكان أشدها ما ورد فى جريدة الوطن التى اتهمت البنك بعدم صرف العوائد على حساب الائتمان الصناعى الذى فازت به فى العام السابق لتشجيع الصناعات الصغيرة.[1] كما أن صورة البنك كممثل لمصالح الشعب بأكمله تراجعت تدريجيا ليصبح أكثر التصاقا بالعناصر الأكثر محافظة من المجتمع المصرى، لاسيما ملاك الأراضى من الطبقة العليا. وإن كان هذا لم يحل دون قيام المصريين من كل الشرائح الاجتماعية بالتعبير عن شعورهم بالفخر حيال إنجازات بنك مصر وشركاته خلال النصف الثانى من عقد العشرينيات من القرن العشرين. إلا أن الجناح الراديكالى من الحركة الوطنية لم يكن شعوره بهذا الفخر ليأت دون انتقاد للتوجه المحافظ للبنك.

وعكس التوسع السريع لبنك مصر ومجموعة شركاته خلال عقد العشرينيات من القرن العشرين علاقات طلعت حرب ومؤسسى البنك القوية مع الأعضاء البارزين من طبقتى التجار وملاك الأراضى. وفيما بين عامى ١٩٢٣ و١٩٣٠ توسع البنك فى عملياته فيما وراء مكاتب القاهرة والإسكندرية. ففى عام ١٩٢١ افتتح فرعا بالإسكندرية، فى حين شهد عام ١٩٢٢ افتتاح فروع فى الموسكى، وهو منطقة السوق التقليدية بالقاهرة، وروض الفرج وأثر النبى، وهما مرفأين مهمين بالقاهرة على النيل، وفى المنصورة، إحدى أهم المدن التجارية فى الأقاليم. وفى ١٩٢٣، افتتح بنك مصر الفرع الذى أصبح أهم مكاتبه فى الأقاليم فى مدينة المنيا مع مكتب فرعى فى مغاغة. كما أسس البنك مراسلا فى دمياط، وهى مركز تجارى آخر هام فى مصر. وفى محاولة للإفادة من تجارة السياحة عبر المتوسط، تم افتتاح فرع صيفى فى رأس البر بالقرب من دمياط. وفى العام التالى تم افتتاح

(١) الوطن، المحرر. ١٦ يونيو ١٩٢٤.

فرعين للبنك فى طنطا والمحلة الكبرى بمحافظة الغربية كما توسعت دائرة أعمال فرع المنيا لتشمل بنى مزار وملوى. كما شهدت الفترة بين عامى ١٩٢٥ و١٩٣٠ قيام بنك مصر بافتتاح خمسة أفرع رئيسية وستة مكاتب فرعية وعدد من شون تخزين القطن فى أنحاء مختلفة من الدلتا والصعيد. وهكذا، فإنه بحلول عام ١٩٣٠ كان تمثيل البنك من خلال عشرة أفرع رئيسية وعشرة مكاتب فرعية ومراسل فى دمياط ومكتب موسمى فى واحد من أهم منتجعات مصر علاوة على مكتبه الرئيسى.[١]

وكان على نفس القدر من الأهمية التوسع فى تأسيس شركات بنك مصر خلال عشرينيات القرن العشرين. ففى عام ١٩٢٢ تم تأسيس مطبعة مصر، أولى شركاته، وتلاها فى ١٩٢٣ إنشاء الشركة المصرية لإنتاج الورق. وكانت كلتا الشركتان ذات رأس مال صغير نسبيا كما لم تقم شركة الورق بأى إنتاج فعلى.[٢]

غير أن تأسيس الشركة المصرية للتجارة وحلج القطن فى ١٩٢٤ جاء ليمثل نقطة البدء الفعلية فى ما يسمى بمجموعة شركات مصر. وتلا هذه الشركة تأسيس شركة مصر للنقل والملاحة، وشركة مصر للمسرح والسينما (ستديو مصر) فى ١٩٢٥. كما تم تأسيس بنك مصر فرع فرنسا فى ١٩٢٦، وكان الهدف من ورائه تقديم خدمات السفر للسياح المصريين فى أوروبا. وشهد العام التالى ميلاد أهم شركات بنك مصر وهى شركة مصر للغزل والنسيج، وثلاث شركات أخرى أصغر حجما هى شركة مصر للكتان وشركة مصر للمصايد، وشركة مصر لنسج الحرير. كما تم افتتاح بنك مصر ـ سوريا ـ لبنان فى ١٩٢٩ بمساعدة عدد من عائلات الأعيان فى سوريا ولبنان. أما عام ١٩٣٠ فقد شهد استحواذ بنك مصر على ما تبقى من ممتلكات عائلة ليندمان فى مصر، وهى شركة مصر العليا والسفلى لتجارة القطن، وتأسيس شركة مصر لتصدير القطن.

وهكذا فإنه فى غضون ما لا يزيد على عقد من الزمن، استطاع بنك مصر زيادة حجم رأسماله من ٨٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى ١٩٢٠ إلى مليون جنيه فى ١٩٣٠، كما استطاع افتتاح عدد كبير من الفروع وشون تخزين القطن عبر أرجاء مصر، كما أنشأ عشر شركات

---

(١) بنك مصر. **تقارير**، ١٩٣٠. ص. ١.

(٢) د. الجريتلى. **هيكل الصناعة الحديثة فى مصر**. القاهرة: المطبعة الحكومية، ١٩٤٨. ص. ٤٣٥.

بلغ إجمالى حجم رأسمالها ٢,٥ مليون جنيه مصرى. هذا فضلا عن تأسيسه لفرعين خارجيين، هما بنك مصر سوريا لبنان برأس مال بلغ مليونًا من الليرات اللبنانية وبنك مصر فى فرنسا برأس مال مصدر حوالى ٥ مليون فرنك فرنسى.[١]

وعلاوة على نجاحه فى توسيع نطاق عملياته فى القطاع الخاص، نجح بنك مصر أيضًا فى لعب دور هام فى القطاع العام الصغير ولكن الآخذ فى النمو. ولم يكن البنك وحده هو الذى ارتأى ضرورة التصنيع لمصر بحلول نهاية عشرينيات القرن العشرين، وإنما شاركته فى ذلك قطاعات عدة من المجتمع المصرى. وهو التوجه الذى لاقى دعما من معظم، إن لم يكن كل، الوزارات التى تشكلت خلال فترة ما بين الحربين العالميتين. وخلال مطلع العقد الثالث من القرن العشرين، قررت الحكومة المصرية إنشاء صندوقين يتم من خلالهما تشجيع تنمية التعاونيات الزراعية والصناعات الصغيرة، وتم اختيار بنك مصر ليكون الجهة التى يتم من خلالها ضخ الموارد المخصصة لهذين الصندوقين.

وكما تقدمت الإشارة، أدى عدم الاستقرار فى أسعار القطن فى السوق العالمية خلال وبعد الحرب العالمية الأولى لقيام طبقة كبار ملاك الأراضى بتكوين النقابة الزراعية المصرية العامة لحماية مصالحها. ولهذه الغاية، اتبعت النقابة سياستين: الأولى هى محاولة تقليل حجم مساحة الأراضى المزروعة قطنا؛ أما الثانية فكانت الضغط على الحكومة المصرية لشراء وتخزين محصول القطن لحين تحقق ظروف أفضل لبيع المحصول. وقد نجحت سياستا النقابة على الرغم من أن تأثيرهما كان ضئيلا أو لا يكاد يذكر على الأسعار فى السوق العالمية. وقد استفاد بنك مصر بقدر عظيم من سياسة الحكومة حيث كان منوطا به شراء معظم إنتاج القطن والقيام على تخزينه بصورة مؤقتة.[٢] وهكذا فإن الدعم الذى تلقاه بنك مصر من الحكومة المصرية كان أحد أسباب نموه السريع حيث حصل على عوائد كبيرة من وراء تقديم القروض للصناعات الصغيرة والجمعيات الزراعية ومن وراء قيامه بشراء وتخزين القطن.

وظاهريا، كان يبدو للكافة أن بنك مصر يسير على الدرب الصحيح ليصبح أقوى

---

(١) Elie Politi. **Annuaire des societes egyptiennes par actions 1932**. Alexandria: Imprimerie A. Procaccia, 1933. P. 207.

(٢) بنك مصر. تقارير، ١٩٣٠. ص ص. ٤-٥.

مؤسسات مصر المالية بحلول عام ١٩٣٠. ولكن الواقع أن المشكلات التى اعترضت طريق البنك فيما بعد وأدت فى النهاية لانهياره المالى كانت قد أخذت فى التجمع خلال هذه الفترة، ولعل أهمها كان الدعم الذى حظى به البنك من طبقة كبار ملاك الأراضى. ففى البداية، كان أبرز ملاك الأراضى هم الذين قاموا بتشجيع البنك من محافظات الصعيد، وجاء ذلك انعكاسا لصلات طلعت حرب خلال فترة عمله فى الدائرة السنية. أما بين عامى ١٩٢٣ و١٩٣٠، فقد تمكن البنك من استقطاب الدعم المالى لعائلات كبار ملاك الأراضى من مناطق أخرى. وهكذا، فإنه قد يبدو على السطح أن النمو السريع كان عاملا إيجابيا فى حين أنه لم يأت سوى ليزيد من اعتماد البنك على البرجوازية الزراعية.

ومع تراجع أسعار القطن بشدة فى عام ١٩٢٥، وخلافا لما قامت به عدة بنوك أجنبية، رفض بنك مصر بيع القطن المخزون لديه فى شونه، فكان أن عبر بعض من الملاك كالسيد محمد بدراوى عاشور باشا والأمير عمر طوسون عن امتنانهم للبنك لقيامه بـ«إنقاذ ثروة البلاد من الضياع».[١] كما عمد البنك لجذب مزارعى قطن جدد والتغلب على منافسيه من خلال سياسة القروض فى البنك، حيث اعتمد هامشا للربح يقل عن ذلك الذى كانت تحصله البنوك الأجنبية.[٢] ونظرا لشروطه الميسرة للاقتراض، يصبح من السهل تفسير تمكن البنك من الاستحواذ على العديد من الحسابات البنكية التى كانت موجودة لدى بنوك أخرى فى السابق. ونظرا لأن كل هذه الحسابات الجديدة كانت خاصة بكبار ملاك الأراضى، أضحى مصير بنك مصر أكثر اعتمادا على تصرف البرجوازية الزراعية.

كما كان العديد من ملاك الأراضى الذين أصبحوا عملاء للبنك، تجار قطن مهمين، منهم عائلات الوكيل وخشبة والمنزلاوى. وأكدت تعاملات البنك مع هذه الشريحة الفرعية من البرجوازية الزراعية على الإشارة للمشكلات التى واجهها البنك فى نهاية

---

(١) **المقطم** ١٧، ١٩، ٢١، ٢٥ نوفمبر ١٩٢٥. كما كان أحد ملاك الأراضى المهمين الذين قاموا بتوجيه الشكر للبنك كذلك هو أليكسان أبسخرون باشا من أسيوط والذى صرح بأنه سعيد فيما يتعلق بسياسة البنك فيما يتعلق بالقطن، كما أضاف أنه يتمنى قيام البنك بتأسيس شركة للغزل والنسيج فى المستقبل المنظور. وهكذا، يبدو أن سياسة بنك مصر حول القطن مهدت الطريق للحصول على دعم البرجوازية الزراعية لوحدات تصنيع النسيج فيها، وكان بدراوى عاشور باشا أول مساهم فى شركة مصر للغزل والنسيج.

(٢) مقابلة مع د. على الجريتلى، ٢٤ فبراير ١٩٧٣.

عشرينيات القرن العشرين، وهى المشكلات التى عبرت عن نفسها بوضوح فى حالة أحد أهم عملاء البنك، وهو صادق بك قلينى سليمان والذى كان مالكا لأراضى وتاجرا للقطن وابن صراف وجامع للضرائب بمحافظة المنيا. وكان لقلينى عدة مكاتب منتشرة لمباشرة أعماله فى ربوع مصر وكانت كلها فى المبانى التى افتتح فيها البنك فروعه.[١] وباحتمال تعرف طلعت حرب به إما خلال فترة عمله أو خلال قضائه إحدى إجازاته بعزبته بالمنيا، فقد اعتمد طلعت حرب على صلات قلينى المكثفة داخل المديرية. وبنهاية عشرينيات القرن العشرين، كانت المصالح الاقتصادية لتجار القطن قد امتزجت بمصالح بنك مصر. وكان قلينى سعيدا بمعدل الفائدة المتواضع على قروضه، وطالما كانت حالة الاقتصاد المصرى جيدة، فقد كانت أنشطة قلينى الاقتصادية ليست ذات خطر يذكر على بنك مصر. ونظرا لقيام البنك باستخدامه كقناة لتصريف أمواله، فقد تمكن قلينى من التوسع فى أعماله بشدة، لاسيما فى صعيد مصر. ولكن عندما حل الكساد الكبير وما تبعه من جمود فى النشاط التجارى خلال أواخر العقد الرابع من القرن العشرين، أثبتت هذه الممارسات أنها كانت مدمرة.[٢]

وبينما تمكن البنك من الحصول على الدعم المالى لقطاعات عريضة من البرجوازية الزراعية، فقد أصبح من المسلم به لدى هؤلاء حصولهم على معاملة تفضيلية من قبل البنك. فعلى سبيل المثال، تمكن البنك من الاستحواذ على قدر كبير من سوق حلج القطن، أولا فى الصعيد ثم فى الدلتا، من خلال طرحه لمعدلات فائدة أقل وهو ما نجم عنه تمكنه من التغلب على منافسيه، غير أن المعدلات المنخفضة للفائدة على حلج القطن والشروط الميسرة للقروض أضحت أمورا متوقعة من قبل زارعى القطن.[٣] هذا فضلا عن أن نمو بنك مصر أصبح أكثر تبعية للدعم الذى يحظى به من قبل البرجوازية الزراعية من خلال وجود كبار ملاك الأراضى فى البرلمان. فقد تم إفشال مشروع القرار، الذى أعدته وزارة أحمد زيور باشا فى ١٩٢٥، بمنع مجالس المديريات والمدن والقرى من سحب ودائعها

---

(١) **الدليل المصرى ١٩٣٠** ص. ١٥٧٥.

(٢) مقابلة مع د. على الجريتلى، ٢٩ مايو ١٩٧٤، ومع المرحوم د. نجيب إسكندر (باشا) فى ٨ يونيو ١٩٧٣. ووفقا لهذين الشخصين، فقد كان قلينى مدينا لبنك مصر بنصف مليون جنيه مصرى فى ١٩٣٩.

(٣) مقابلة مع مجد الدين حفنى ناصف، ٢٦ مايو ١٩٧٤.

لدى البنك الأهلى المصرى وتحويلها لبنك مصر فقط بسبب دور كبار ملاك الأراضى داخل البرلمان.[١] وللحفاظ على دعم طبقة كبار ملاك الراضى، فقد اتبع بنك مصر سياسة تقديم مناصب فى مجالس إدارات البنك أو إحدى شركاته للوزراء السابقين، وهى السياسة التى لم تحقق فائدة فى كل الأحوال نظرا لأنه لم يكن من الممكن استيعاب جميع الوزراء.[٢]

كما كان الارتفاع الحادث فى متوسط حجم الأسهم المملوكة لكل من مساهمى بنك مصر بين عامى ١٩٢١ و١٩٣١ مؤشرا آخر على حدوث تحول فى قواعده الاجتماعية. ففى عامى ١٩٢١ و١٩٢٢ كان هذا المتوسط يبلغ عشرة أسهم لكل مساهم، وقد زاد ليبلغ ١٦ سهما فى ١٩٢٦ وصولا إلى ٢٠ سهما فى ١٩٣٠،[٣] وهذه الأرقام هى التى دحضت التأكيدات الواردة فى التقارير السنوية للبنك أنه مملوك للشعب ويمثل مصالحه. فقد كان واضحا أن البنك أصبح تحت سيطرة الطبقة العليا ويخدم مصالحهم.

❁ ❁ ❁

---

(١) F.O. 371/11609/J2141.

وللإطلاع على الجدل بشأن هذه المسألة انظر: **المحاضر المجمعة لمجلس النواب**. الجلسة الحادية عشرة، ١٩ يوليو ١٩٢٦. ص ص. ١١٧-١٢٩. وكانت وزارة أحمد زيور تمثل القطاع الذى تأترك من الطبقة الحاكمة فى مصر وكان وثيق الصلة بالقصر، وظل معظم أعضاء هذا القطاع من الطبقة الحاكمة والقصر على معاداتهم لبنك مصر طيلة فترة توسعه بين عامى ١٩٢٠ و١٩٣٩.

(٢) على الرغم من احتمال كونها قصة مختلقة، إلا أنه يقال أن الخلاف الذى دب بين طلعت حرب وعلى ماهر باشا نجم عن حقيقة أن على ماهر لم يتم إعادة تعيينه عضوا فى مجلس إدارة بك مصر بعد عمله كوزير للمالية فى وزارة محمد محمود بين عامى ١٩٢٨ و١٩٢٩. مقابلات مع النائب السابق جمال العبد فى ١٥ مايو ١٩٧٤، محمد أمين أحمد ٢٧ فبراير ١٩٧٣، ورينيه قطاوى فى باريس فى ٤ يناير ١٩٧٥.

(٣) بنك مصر. **تقارير**، ١٩٢٠. ص. ٦؛ ١٩٢١ ص. ٧؛ ١٩٢٥ ص. ٤؛ ١٩٣٠ ص. ١٦.